

العوامل المؤثرة في الدخل القومي

تختلف الأقطار فيما بينها في حجم الدخل القومي التي تمتلكه، فهناك أقطار تمتلك دخولاً قومية كبيرة، وأخرى تمتلك دخولاً قومية متوسطة الحجم، وبعضها يمتلك دخولاً قومية صغيرة. وهذا الاختلاف في حجم الدخل القومي يعود إلى جملة من العوامل يمكن وضعها على النحو الآتي:

1- حجم عناصر الإنتاج وطبيعتها.

إذا كانت عناصر الإنتاج التي تمتلكها الدولة كبيرة من ناحية الكم والكيف فإن حجم الدخل القومي عندها يكون كبيراً، والعكس صحيح عندما تكون عناصر الإنتاج قليلة ومحدودة الحجم.

أمّا عناصر الإنتاج فهي:

- الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة.
- المناخ الذي يساعد على زراعة أنواع المحاصيل الزراعية.
- الوسائل المتطورة للري والبزل.
- استعمال الأساليب العلمية في الزراعة.
- امتلاك أنواع المعادن الخامية، والقدرة على استثمار تلك المعادن من خلال الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

- امتلاك أنواع الكوادر والملاكات البشرية المؤهلة على الإنتاج الحديث وأداء الخدمات العامة التي يحتاجها المجتمع.

- امتلاك رؤوس الأموال الإنتاجية والاستهلاكية والنقدية التي تساعد في القيام بالعمليات الإنتاجية ذات المردودات الاقتصادية.

- والتمتع بالقدرات التنظيمية العالية التي تساعد الدولة على دمج عناصر الإنتاج بنسب معينة كما تتمكن من صنع البضاعة بكميات كبيرة تفوق الحاجات المحلية. فالدول التي تمتلك هذه العناصر تكون دخولها القومية كبيرة والعكس تماماً عندما لا تمتلك الدول لهذه العناصر فتكون دخولها متوسطة أو صغيرة وهذا ما يؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي العام للدولة.

2- طبيعة المعرفة التقنية عند المجتمع.

إذا كان المجتمع يتمتع بكفاءات وخبرات ومعارف فنية وتقنية بسبب انتشار معالم التربية والتعليم وشيوع المهارات والقابليات التقنية عند الأفراد والجماعات فإن الدخل القومي يكون كبيراً. أما إذا كان المجتمع يفتقر إلى المعرفة التقنية والخبرات المعرفية والفنية نتيجة انخفاض المستوى العلمي واستفحال الأمية وغياب المعاهد والكليات التكنولوجية والكوادر التدريبية، فإن التدخل القومي يكون متدنياً في ذلك المجتمع.

3- الاستقرار السياسي.

يؤدي الاستقرار السياسي دوره الفاعل في تحفيز رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال والمنظمين الاقتصاديين على الشروع بعمليات الإنتاج واستثمار معطيات المجتمع استثماراً بناءً، كما أن الاستقرار السياسي يشجع على التوفير والاستثمار وتوسيع الكفاءة الإنتاجية ويدفع المجتمع إلى زيادة استهلاكه من السلع والخدمات الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى الدخل.

أما إذا كان المجتمع يفتقر على الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية والانقسامات الداخلية والفتن الطائفية والنعرات العنصرية والحروب المدمر، فإن مستوى الدخل القومي يكون فيه متدنياً، ذلك أن رجال الأعمال ورجال المال والمنظمين الاقتصاديين لا ينحون نحو البناء والإنتاج والتعمير والاستثمار خوفاً على ثروتهم بسبب حال عدم الاستقرار السياسي وعدم ثقتهم بالنظام السياسي.

4- السياسة الاقتصادية للدولة.

لاشك أن سياسة الدولة الاقتصادية تأثيراً كبيراً ومباشراً على الطاقة الإنتاجية للمجتمع وبالتالي على دخله القومي. ومن هذه السياسات سياسة الدولة الضريبية والمالية والنقدية والتجارة الخارجية والاستخدام. وطبيعي أن يكون لهذه السياسات تأثيرها الإيجابي أو السلبي على النشاط الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن إنتاجية الدولة تتوقف على مستوى الدخل العام للدولة، فالدولة الغنية هي التي تستطيع شراء المكنات والآليات الإنتاجية الحديثة وبناء المصانع المتطورة وتدريب سكانها على مختلف الأعمال والاختصاصات واستثمار معادنها وأراضيها الزراعية استثماراً اقتصادياً نافعاً. أما إذا كانت الدولة فقيرة فإن استثماراتها لا بد أن تكون واطئة ومحدودة وبالتالي يكون إجمالي دخلها القومي متدنياً. إذن مستوى الدخل القومي يعتمد على طبيعة سياسة الدولة الاقتصادية وعلى حالتها الاقتصادية، أي كونها دولة غنية أو فقيرة.